الرعية عند ابن رضوان المالقي

٧١٨ - ٧٨٣هـ

دكتورة / نجاح محسن

كلية الأدب - جامعة حلوان

قسم الفلسفة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تمهيد :

على الرغم من أن مفهوم " **الرعية** " يعتبر من المفاهيم المحورية التي تحـــدد المجال السياسي العربي الإسلامي ، كما يشكل إحدى النقاط الهامة التي تـــلازم كـــل باحث في الفكر السياسي العربي والإسلامي ، إلا أن المرء يقف حائرًا أمام ندرة الأبحاث حول هذا الموضوع .

لـــيس هـــنا مجـــال البحـــث عن الأسباب الكامنة وراء الإهمال الكلي والجزئـــي لموضـــوع " الرعـــية " [1] ، ولا كـــيف حدث أن اهتم المفكرون والباحـــثون ، قدامى ومحدثين ، بالحاكم ، وأغفلوا " المحكومين " ، فهـــو أمر يتطلب دراسات مستفيضة تتجاوز أهداف هذا البحث .

وإذا كانت الدراسات - على ندرتها في هذا الموضوع القديم الحديث - تخضع لعدة قراءات وتأويلات تتباين بين التروي والتثبت والأحكام المتسرعة الجاهزة ، كما تحكمها طبيعة النصوص أو المصادر القليلة حول هذا الموضوع ، فـــإن هـــذه المحاولـــة لا تدعي تحليلاً عامًا ولا نقدًا أو حتى تجميعًا لما قيل بصـــددها ، بـــل تنحصـــر في تحديد أو إبراز هذا المفهوم عند واحد من أهم مفكري الأدب السياسي السلطاني ، ألا وهو **ابن رضوان المالقي** .

---

[1] إن الدراســـات السوســـيولوجية للمجتمعات الإسلامية تبدو شبه مستحيلة أو بعيدة المنال. ويـــرجع السبب في ذلك إلى أن كل المصادر التي وصلتنا عن هذه العصور وأحداثها تحتقر مـــا يدعـــي بالعامـــة أو الدهماء أو الغوغاء أو الأوباش أو الرعاع أو السوقة أو السفلة أو الفساق أو المفسدين. وكل هؤلاء يشكلون قطاعات واسعة مما ندعوه اليوم بالجماهير الشعبية أو بالشعب . انظر في هذا المعنى : محمد أركون : الإسلام " الأخلاق والسياسة " - ترجمة : هاشم صالح - مركز الإنماء القومي - ١٩٩٠ - ص ١١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نقصد بعبارة " الآداب السلطانية " : الكتابات السياسية التي تجعل من السلطنة " موضوعًا " لها ، ومن التصورات العملية " منهجًا " لها ، ومن الأخلاقية الإسلامية ، والسياسية الإسلامية ، والحكم اليونانية والفارسية " مرجعياتها " الأساسية ، ومن دوام الحكم السلطاني وتبرير وجوبه " هدفًا " لها ، ومن النصائح الأخلاقية - السياسية والقواعد السلوكية " مادة " لنصوصها .

وهناك من الباحثين من يقصي هذه الكتابات عن مجال الفكر السياسي الإسلامي ، معتقدًا - عن صواب أو خطأ - أن الفقهاء وسياساتهم الشرعية ، هم الممثلون الحقيقيون للفكر السياسي الإسلامي . كما نجد آخرين يشككون أو على الأقل يتساءلون ، عن مدى " إسلامية " النص السياسي السلطاني[1]، مبرزين تناقضاته العديدة مع " الروح الإسلامية " [2].

---

[1] إحسان عباس : ملامح يونانية في الأدب العربي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت -١٩٧٧ - ص ١٢٥ .

[2] يمكن تقسيم التراث السياسي في الفكر الإسلامي إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول : اعتمد على الفكر والفلسفة اليونانية والفارسية في الحكم ، واقتدت به اقتداء تامًا ، واعتبرت السياسة والحكم هما السلوك الإنساني الذي يصلح به الإنسان أمره في علاقته مع الآخرين . ومن هذه الكتب كتب تحمل عنوانًا واحدًا هو " السياسة " لأبي نصر الفارابي ، وأبي القاسم الحسين ابن علي المغربي (الوزير) المتوفى (٤١٨ هـ)، والشيخ الرئيس ابن سينا (المتوفى ٤٢٨ هـ) ، الأدب الصغير والكبير لعبد الله بن= =المقفع ، وهذه الكتب نبذها علماء السنة والجماعة واعتبروها لا تمثل أصالة الإسلام وذاتيته في مجال الحكم .

القسم الثاني : يسمى مرايا الحكام أو مواعظ الحكام ، وخلطت بين الاستدلال بالكتاب والسنة ، وبين حكم ومواعظ اليونان والفرس . وكانت محاولة توفيقية ، ومن أمثلتها : قوانين الوزارة ، وتسهيل النظر وتعجيل الظفر للماوردي ، وسراج الملوك للطرطوشي،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يوجد بالتأكيد اختلاف واضح بين تصورنا للرعية كموضوع لـ " السياسة السلطانية " ، وتصورنا لها كموضوع لـ " السياسة الشرعية " ، ولكن هل هناك مبرر للبحث في التصورات الثانية دون الأولى ؟ ، وهل يكفي أن نستبعد التصور الشرعي على أساس أنه من صنع خيال فقهاء ظلوا متشبثين بـ " حلم الخلافة " ، وتطبيق مبادئ الشرع على وفي الدولة السلطانية ، ونتشبث بالتصور السلطاني على أساس أنه من إنتاج مفكرين سياسيين تيقنوا من أن عهد الخلافة ، بل وحتى أمل تطبيق الشريعة في شؤون الحكم قد ولى ،

والشهب اللامعة في السياسة النافعة لابن رضوان ، والشفاء في مواعظ الملوك والخلفاء لابن الجوزي .

القسم الثالث : يمثل أصالة الفقه السياسي الإسلامي وبعده عن التبعية للفلسفة اليونانية أو الفارسية في الحكم ، ومن أمثلة هذه الكتب : الأحكام السلطانية للماوردي (ت ٤٠٥ هـ) ولأبي يعلي الفراء (ت ٤٥٨ هـ) والإمامة لأبي عبد الله القلعي (ت ٦٣٠) ، والسياسة الشرعية لابن تيميه (ت ٧٢٨ هـ) ، وتحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة (ت ٧٣٣ هـ) ، وحسن السلوك الحافظ لدولة الملوك لمحمد بن عبد الكريم الموصلي (ت ٧٤٩ هـ).وقد اعتمدت هذه الكتب ونظائرها على الأساس الشرعي من الكتاب والسنة في الأبحاث التي تتعلق بالحاكم والوزارة ، والولايات العامة (السلطات العامة) ، وحقوق الرعية وواجباتها ، كما عرضت للتطبيق وللتجربة الإسلامية في عصر الرسول والخلفاء الراشدين . انظر : الشيخ محمد الخضر حسين : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم – المطبعة السلفية – القاهرة – ١٣٤٤ هـ – ص ٤٤ ، جوزيف شاخت ، كليفورد بوزورث : تراث الإسلام – الجزء الثاني – ترجمة : حسين مؤنس ، إحسان صدقي العمد – سلسلة عالم المعرفة – رقم ٢٣٤ – ط٣ – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت – ١٩٧٨ – ص ١١٢ وما بعدها.

وأن السلطان [1] حقيقة واقعة ؟ . وهل نفاضل بالتالي بين " واقعية " المفكر السلطاني " و" طوباوية " الفقيه في موضوع كهذا ؟ .

لا يتعلق الأمر إذن بمفاضلة بين المجالين ، بقدر ما هو حصر للموضوع في التصورات السياسية السلطانية كما تبدو عند ابن رضوان ، هذه التصورات التي قد نشكك أو نتساءل حول إسلاميتها ، ومدى تطابقها مع الروح الإسلامية " الحقيقية " [2] .

---

[1] السلطان في لغة العرب قد يستعمل في : الملكة والقدرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ لا تنفذون إلا بسلطان﴾ سورة الرحمن آية ٣٣ . وقد يستعمل بمعنى الحجة ، ومنه قوله تعالى ﴿ فأتونا بسلطان مبين ﴾ سورة إبراهيم آية ١٠ . فسمي السلطان سلطانا إما لملكته وقدرته ، وإما لكونه حجة على وجود الله وتوحيده ، لأنه كما لا يستقيم أمر الإقليم بغير مدبر ، فكذلك لا يستقيم أمر العالم وما من الحكم بغير مدبر حكيم ، وكما لا يستقيم أمر سلطانين في بلد واحد ، فكذلك لا يستقيم أن يكون للوجود إلهان . قال الله تعالى : ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ سورة الأنبياء آية ٢٢ . انظر : بدر الدين بن جماعة : تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام – تحقيق: فؤاد عبد المنعم – دار الثقافة – الدوحة – قطر – ط٣ – ١٩٨٨ – ص ٧٣ – ٧٤ . وقيل هو " أي لفظ السلطان " مشتق من السليط ، لأنه يضيء بعدله وتدبيره على رعيته كما يضيء السليط بنوره على أهله . والسليط : كل دهن عصر من حب ، أو دهن الزيت . انظر : محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب – تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرين – دار المعارف – القاهرة – د . ت – جـ ٢ – ص ١٨٢ ، مجد الدين بن الأثير : النهاية في غريب الحديث والأثر – المطبعة الخيرية – القاهرة – ١٩٠٤ – جـ ٢ – ص ٢٨٩.

(٢)هناك من الباحثين من يعتبر أن هذه التصورات كانت ، وطيلة التواريخ الإسلامية عملة رائجة في بلاط الحاكم السلطاني " الإسلامي " انظر : عز الدين العلام : ملاحظات حول الرعية في الأدب السياسي السلطاني – مجلة الاجتهاد – دار الاجتهاد – بيروت – العدد ٢٢ – السنة= =السادسة – ١٩٩٤ – ص٢٠. وهناك من الباحثين من يرى عكس ذلك ، فيرى أن الصيغة التي وضعها الفقهاء للحكم لا الصيغ التي وردت في كتب تأديب الأمراء ، أو في كتب الفلاسفة ، هي التي أخذت أساسا لحركات الإصلاح الدستورية الإسلامية الحديثة . انظر : شاخت ، بوزورث : تراث الإسلام – جـ ٢ – ص ١٣٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من هو ابن رضوان المالقي ؟ :

يحسن بنا قبل أن نستطرد في الحديث عن الرعية كما تصورها ابن رضوان ، أن نعرف في سطور قليلة من هو ابن رضوان .

هو أبو القاسم عبد الله بن يوسف بن رضوان النجاري الخزرجي . ولد عام ٧١٨ هـ في مدينة مالقة ببلاد الأندلس . ينتسب ابن رضوان إلى الخزرج قبيلة الأنصار ، وقد نشأ في مالقة في بيئة مستنيرة غنية مترفة . درس على أبيه ، وقد أجازه إجازة عامة ، ثم على خاله ، ثم بدأ يتردد على خيرة علماء مالقة ثم غرناطة . وبالرغم مما كانت تعانيه مالقة من أخطار تهدد كيانها وتقضي على دار الإسلام فيها ، فقد ازدانت بمجموعة كبيرة من العلماء . وقد أخذ ابن رضوان عن هؤلاء العلماء علوم المسلمين كما كانت معروفة في عصره ، وبخاصة علوم الدائرة المالكية ، وعلوم العربية وعلوم القرآن من قراءات وتفسير ، ثم الحديث رواية ودراية ، والفقه وأصوله وأخيرًا التصوف.

ثم اتجه ابن رضوان وهو في بداية شبابه إلى غرناطة ، وكانت حاضرة الإسلام الكبرى في عهد انهيار الأندلس . وقد انتقل إليها علماء الأندلس من كل ناحية . وعاد ابن رضوان إلى مالقة لكي يعمل فيها وهو شاب قاضيًا عدلاً . ثم رحل عن الأندلس نهائيًا وانتقل إلى المغرب وهو في الثانية والعشرين من عمره ، وعمل كاتبًا خاصًا للسلطان أبي الحسن المريني ، ثم صاحب القلم الأعلى لعدد جم من أبنائه من بعده . وقد ألف كتابه " الشهب اللامعة في السياسة النافعة " - الذي اعتمدنا عليه في هذه الدراسة - استجابة لطلب السلطان أبي سالم ، الذي طلب من ابن رضوان أن يكتبه له على سبيل الإمتاع والانتفاع ، وقد حكم أبو سالم ما بين منتصف شعبان عام ٧٦٠ هـ ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقـــتل في ذي القعدة عام ٧٦٢ هـــ ، فالكتاب قد صنف خلال هاتين السنتين ، وقدمه ابن رضوان للسلطان قبل قتله [١] .

هذه فكرة مختصرة عن حياة ابن رضوان المالقي ، وسنحاول الآن أن نتناول قضية الرعية عنده من خلال بعض المحاور المقترحة .

أولاً : مكانة الرعية في كتابات ابن رضوان المالقي :

بدءًا هناك مفارقة ذات دلالة يجب الإشارة إليها ، حيث أننا لا نجد أمام أهمـــية الموضوع غير النزر اليسير من النصوص السياسية السلطانية عند ابن رضـــوان ، كما عند غيره من مفكري " السياسة السلطانية " ، فكيف نعلل أو نفسر عدم التطابق بين أولوية الموضوع والمادة المكتوبة ؟ .

الجـــواب يكمـــن فـــي نوعية الخطاب السياسي السلطاني . فليس هذا الخطاب عند ابن رضوان المالقي - كما عند غيره من مفكري الأدب السياسي الســـلطاني - موجهًا للرعية ، ولا هي بمعنية أو مخاطبة به ، بل هو كما يبدو جلـــيًا في مؤلفه " الشهب اللامعة في السياسة النافعة " [٢] ، موجهًا للراعي في

---

[١] انظـــر تـــرجمة ابن رضوان في : إسماعيل بن يوسف بن الأحمر : نثير فرائد الجمان في نظم فحول الزمان - تحقيق : محمد رضوان الداية - دار الثقافة للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٧ - ص ٢٣٤ ومـــا بعدهـــا ، عـــبد الرحمن بن خلدون : التعريف بابن خلدون ورحلته شرقًا وغربًا - تحقـــيق : محمد بن تاويت الطنجي - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥١ - ص ٢٠ ومـــا بعدها ، ص ٥٦ وما بعدها ، لسان الدين بن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة - مطبعة الموسوعات - القاهرة - ١٩٠١ - جـــ ١ - ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) تحقيق : علي سامي النشار - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٤ . ويعد هـــذا الكـــتاب من أهم كتب علم الأخلاق السياسي . استفاد فيه ابن رضوان ممن سبقه من علمـــاء المســـلمين ، كما استفاد من فلاسفة السياسة : يونان وفرس وعرب وهنود وضمنها كتابه . وكان أمينًا إذ أشار إلى مصادره وأسند القول إلى أصحابه ، وقدم إضافات جديدة ، واعتمد عليه المعاصرين له واللاحقين عليه . ويبدو أثر ذلك واضحًا جليًا في كتاب بدائع=

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علاقـــته برعيته . أكثر من ذلك ، لا يتعامل هذا الخطاب السياسي مع الرعية ككـــيان قائم بذاته ، ولا يتصورها " ذاتًا " مستقلة تستحق خطابًا مستقلاً ، بقدر ما هي على الدوام " موضوعًا " لـــ " ذات السلطان ".

مـــا يطـــبع هذه التصورات إذن ، هو أنها خطاب موجه للحاكم في علاقته بالمحكوم ، ولا تهتم بهذا الأخير إلا من زاوية خضوعه للأول . وبذلك تكـــون فـــي حقيقتها عبارة عن مجموعة من " الأساليب " ، من المفروض أن يستعين بها السلطان في كيفية ضبط رعيته وأشكال سلوكه معها ، بغاية تحقيق هدف أساسي يتمثل في دوام حكم السلطنة ، فجل الأسئلة المطروحة تكمن في أســـاليب " تطبـــيع" الرعية ، وقواعد التعامل معها، ومعدلات الظهور أمامها والاحتجاب عنها ، ومدى قدرتها الجبائية ، وأشكال تجنيدها ، وطرق ترهيبها وترغيبها ... الخ .

غير أن ما تجب الإشارة إليه في هذا المجال ، هو أنه لا يمكن للباحث أن يكتفـــي بالفصـــول الواضحة العناوين داخل كتاب " الشهب اللامعة"، والتي تذكر موضوع الرعية بعبارات صريحة ، بل لابد من الانتباه إلى الربط الذي يقـــيمه ابن رضوان المالقي ، بين موضوع الرعية ، ومواضيع أخرى تخص العفـــو والعقـــاب والعـــدل والمال والجند والعمارة ومجالس المظالم والمراتب السلطانية ...وغير ذلك .

هل نستنتج إذن ، أن الخطاب السياسي السلطاني لابن رضوان المالقي فـــي مجمله ، ومهما تعددت مواضيعه وتنوعت ، هو خطاب حول الرعية ؟ .

-الســـلك فـــي طبائع الملك لأبي عبد الله بن الأزرق المتوفى عام ٨٩٦ هـــ . كما أن ابن رضـــوان حفظ لنا كثير من النصوص عن كتب سياسية مفقودة ككتاب ابن حزم الأندلسي " الخلافة والسياسة " .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إذا انطلقنا من الهدف الأول الذي يشغل بال ابن رضوان ككاتب في السياسة السلطانية، والمتمثل في تقوية السلطان واستقراره ، أمكننا القول أن الرعية - التي لا وجود للراعي بدونها - حاضرة اسما وفعلاً في هذا الخطاب ، إيجابًا أو سلبًا ، بشكل صريح واضح أو بشكل مضمر مسكوت عنه .

إن الحديث مثلاً عن " أخلاقيات السلطان " ، والتي تشغل الحيز الأكبر من فكر ابن رضوان السياسي ، هو في جوهره حديث عن أساليب السلوك السلطاني تجاه الرعية . كما أن الكلام في " مقومات الملك " من جند ومال وعدل وعمران ، هو في حقيقته خطاب معكوس عن الرعية التي تكون الجند وتدفع المال وتقيم العمران ، وبذلك كله يستقر السلطان [١] .

ثانيًا : وضع الرعية في السلطنة :

يصور ابن رضوان الرعية بأنها أساس السلطنة ، بطاعتها للسلطان، وانصياعها له تستقر الأمور ، وبخروجها عنه تعم الفتن وتحدث القلاقل [٢] . ويعي ابن رضوان المالقي كل هذه الحيثيات ، ويبرز غير ما مرة أهمية الرعية القصوى في سير أمور السلطنة .

هكذا يعتبر ابن رضوان الرعية ركنًا من أركان المملكة أو السلطنة، ويربط صلاح السلطان بصلاحها ، ويرى أمره متعلقًا بأمرها ، وقد يذهب بعيدًا إلى حد اعتبارها أولى من الجند [٣] .

ويبرز حضور الرعية في تصور ابن رضوان المالقي ، في تخصيصه لها حديثًا مسهبًا يكاد يشمل مختلف الجوانب المرتبطة بها ، ولكن من زاوية الراعي كما سبق القول ، فهو يطرح العلاقة الخاصة ، والوضعية غير

---

(١) عز الدين العلام : ملاحظات حول الرعية – ص ٢١ .

(٢)ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٦٦ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق : ص ٣٧٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتكافئة بين السلطان والرعية ، ومنزلتها منه [١] ، كما يحذر الحاكم السلطاني من عواقب الخصال التي تدفع الرعية لذم السلطان [٢] ، ويذكر الخصال التي تصلح بها الرعية [٣] ، وأيضًا ما يجب عليها فعله إذا جار في حقها الحاكم السلطاني ، كما يشير إلى حدود الطاعة المفروضة عليها ، وما يملك السلطان منها [٤] .

ولكن بقدر ما يؤكد ابن رضوان المالقي على أهمية الرعية في بنية الدولة السلطانية ، بقدر ما يصوغ " تصورًا " دونيًا " بشأنها يؤكد على تهميشها واعتبارها مجرد آلة اشتغال سلطانية . إن هذه " المفارقة " بين أهمية الرعية وتصورها ، شيء يدعو حقًا إلى الانتباه والتساؤل عن كيفية تصور ابن رضوان للرعية ؟ .

سؤال رئيسي ، بالجواب عنه والبحث في أسسه الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، نتمكن من فهم العديد من الجزئيات المتناثرة هنا وهناك ، والمتعلقة بموضوع الرعية . غير أننا لا نجد في كتابه الذي خصصه للأدب السلطاني تعريفًا محددًا للرعية ، وكل ما يمكن القيام به هو استنتاج " تصور " ما حولها ، من خلال ما نعثر عليه من أفكار في شأنها داخل نسق ابن رضوان السياسي ، ومن خلال بعض النعوت الملصقة بها ، أو على الأقل على جزء كبير منها مثل: السفلة والسوقة واللئام [٥] ، وغير ذلك من النعوت التي تحمل معها دلالتها ، بل وأيضًا حين يتم تهميشها وتقرير حضورها في صمت .

---

(١) المصدر السابق : ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : ص ٤١٥ وما بعدها .

(٣) المصدر السابق : ص ٢٣٤ ، ٨٥ ، ١٠١ ، ١٨١ ، ٢٩٩ ، ٣١١.

(٤) المصدر السابق : ص ٦٦ وما بعدها .

(٥)ابن رضوان : الشهب اللامعة – ص ٦٥ ، ٣١٨ ، ٣١٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يعتبر ابن رضوان المالقي الرعية " موضوعًا لـ " ذات السلطان " كما سبق القول . ويكفي هنا أن نذكر أن " الأخلاق السلطانية " من كرم وحلم وعفو وعقاب وسخاء وتغافل وحزم ودهاء وترغيب وترهيب ... الخ ، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من كتابه " الشهب اللامعة في السياسة النافعة " ، هي تقنيات تجد مادتها في الرعية " موضوع السلوك والتعامل السلطاني " . وانطلاقًا من هذا الاعتبار ، تتفرع تصورات جزئية تصب كلها في هذا المجال .

ويعتبر ابن رضوان الرعية " وديعة " أو " أمانة " في يد الحاكم السلطاني، عليه أن يرفق بها ويحفظها ويسير فيها سيرة العدل [١] . وبالمقارنة يتصور الماوردي الرعية " طفلاً يتيمًا " في حاجة إلى "ولي أمر" يتكفل به ، ويقوم بمصالحه ، ويقوم خلله ويحفظ أمواله ويهديه سواء السبيل" [٢] . ويصورها أبو بكر الطرطوشي " جسدًا " شاحبًا لا حياة فيه بدون روح السلطان ، و" ظلامًا " حالكًا في حاجة إلى سراج الملوك لينير له الطريق ، وأرضًا عطشى ترتوي من " ماء " السلطان ، و" خشبًا " متهرئًا يحتاج إلى نار معتدلة تقيم أوده " [٣] .

ويرى فيها ابن الطقطقي [٤] ، وابن الأزرق [٥] كائنًا مريضًا في حاجة إلى السلطان الطبيب .

---

(١) ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٨٥ ، ٣١١ .

(٢) أبو الحسن الماوردي : تسهيل النظر وتحصيل الظفر – تحقيق ودراسة : رضوان السيد – المركز الإسلامي للبحوث – ١٩٧٨ – ٢١٤ .

(٣)أبو بكر الطرطوشي : سراج الملوك – تحقيق : محمد فتحي أبو بكر – تقديم : شوقي ضيف – الدار المصرية اللبنانية – القاهرة – ط١ – ١٩٩٤ – جـ ١ – ص ٢٠٥ وما بعدها .

(٤) محمد بن على بن طباطبا " ابن الطقطقي " : الفخري في الآداب السلطانية – تحقيق: ممدوح حسن محمد – مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ١٩٩٩ – ص ٢٥ .

(٥) ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك – تحقيق : علي سامي النشار – دار الحرية للطباعة – بغداد – ١٩٧٧ – جـ ١ – ص ٢٣٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ترمـز هذه التشبيهات إلى تصورًا واضحًا لطبيعة العلاقة بين السلطان والـرعـية ومنزلـتها مـنه ، وتبرز تبعيتها له واحتياجها الدائم لعنايته ونور هدايته [1].

يؤكـد باحث معاصر في معرض مقارنته بين الفكرين الشرقي القديم واليونانـي ، هذا التصور ويقول : " إن ما يجمعه الراعي الشرقي هم الأفراد المتناثرون ، الذين يلبون نداءه إذا دعاهم للاجتماع بصوته وصفيره ، ولكن ما أن يختفي الراعي حتى يتشتت شمل القطيع - الرعية " . وبعبارة أخرى: " إن وجـود القطـيع كمجموعة واحدة مرهون بالحضور المباشر للراعي وبعمله المباشـر كذلك". ويشير الباحث في خاتمة مقارنته إلى " إننا ننسى بسبب كثرة الاسـتعمال أن الرعـية تعنـي في اللغة العربية نفسها : الماشية ، القطيع من الكباش والنعاج " [2] .

يجـد هـذا التصـور الدوني ركيزته في بيان ابن رضوان أن الرعية متروكة لوحدها معرضة للتلف والفساد ، وبالتالي للفتنة . يقول ابن رضوان: " اعلمـوا أن مـنزلة السلطان من الرعية بمنزلة الروح من الجسد ، فإذا صفت الـروح مـن الكدر، سرت إلى الجوارح والحواس ، وجرت في أجزاء الجسد سـالمة مـن الغير ، واستقامت الجوارح والحواس ، وانتظم أمر الجسد . وإن تكـدرت الـروح أو فسـد مـزاجها ، فيا ويح الجسد ، فتسري إلى الجوارح

---

(١) حول مثل هذه التشبيهات ، انظر : أبو منصور الثعالبي : آداب الملوك - تحقيق : جليل العطية - دار الغرب الإسلامي بالتعاون مع اليونسكو - بيروت - ط١ - ١٩٩٠ - فصل " في سائر الأمثال والتشبيهات الملوكية والسلطانية - ص ٥٦ وما بعدها .

(٢) د . محمـد عابد الجابري : العقل السياسي العربي - المركز الثقافي العربي - ١٩٩٠ - ص ٣٩ ، ٤١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والحـــواس كـــدرة منحرفة عن الاعتدال ، فيأخذ كل عضو وحاسة بقسطه من الفساد ، فتمرض الجوارح ويتعطل نظام الجسد " [١] .

ويقـــول ابن رضوان في موضع آخر : " السلطان زمام الأمور ونظام الحقوق وقوام الحدود ، والقطب الذي عليه مدار الدين والدنيا ، وهو حمى الله في بلاده ، وظله الممدود على عباده ، به يمتنع حريمهم ، وينتصر مظلومهم، وينقمع ظالمهم ، ويأمن خائفهم " [٢] . ويقول في موضع ثالث : " فساد الرعية بلا ملك ، كفساد الجسم بلا روح " [٣] .

ثالثًا : أسس التعامل مع الرعية :

يـــبدو واضـــحًا من خلال إثبات ابن رضوان المالقي لأهمية الرعية ، وفي صياغته لتصورات ورؤى معينة بشأنها ، تلك الرؤية " العلائقية " التي لا تـــدرك الرعية إلا من خلال السلطان وعلاقته بها . ومن هنا فإن مشروعية الحديـــث عـــن أســـس التعامل ، تكمن في كون الأدب السياسي السلطاني هو بالأساس سلوك مفترض ، يستحسن أن يتحلى به السلطان بهدف حسن سير آلة الحكـــم . ولأن الرعية بمختلف مكوناتها هى " موضوع" السلطنة ، فإن هذه الأسس تكون بمثابة قواعد لتعامل الحكام مع الرعايا ، وهى قواعد ترتكز على معطيات مختلفة قد تخص شخص السلطان نفسه أو أقسام الرعية .

---

(١) ابـــن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٦٣ . وانظر أيضًا: أبو بكر الطرطوشي : سراج الملوك – جـــ ١ – ص ٢٠٥ .

(٢) ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٥٦ .

(٣) المصـــدر الســـابق : ص ٦٢ . وقـــد بالغ بعض مفكري السياسة الإسلامية فيما يتعلق بمكانة الســـلطان، حيـــث ذكر أبو الفضل محمد بن الأعرج في كتابه : تحرير السلوك في تدبير الملوك – مؤسســـة شباب الجامعة – الإسكندرية – ١٩٨٢ – ص ٢٤ ، حيث يرى أنه لعلو قدر السلطنة أمتن الله بها على كليمه موسى عليه السلام .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكنـــنا من خلال بعض ما هو مطروح من صفات أخلاقية وقواعد سلوكية ، رصدها لنا ابن رضوان ، أن نميز بين أساسين مركزيين يحكما هذه الصفات والقواعد ، هما : أساس " **الترغيب** " ، وأساس " **الترهيب** " .

المقصـــود مـــن أساس " الترغيب " ما يصيغه ابن رضوان المالقي – ومعـــه مفكـــري الأدب السلطاني - من نصائح سياسية في شكل صفات خلقية وقواعـــد ســـلوكية ، يكون هدفها المبطن استمالة قلوب الرعية وجلب الأمان وخلق الثقة والسكينة والألفة [1] .

ولعل أول مثل نجده عند ابن رضوان المالقي لسياسة الترغيب ، هو الحاكم السلطاني نفسه ، الذي يلزمه التحلي بكل ما هو " جميل وحميد " ، لأنه صـــورة المملكة وعنوانها ، وهو " القدوة والمثال " ، وهذا ما نجده أيضًا ـــ

---

[1] انظـــر الشـــهب اللامعة في السياسة النافعة : ص ٢٣٤ وما بعدها ، حيث خصص ابن رضـــوان العديد من صفحات كتابه للصفات التي يجب أن يتحلى بها السلطان مثل : الجود والسخاء ومكارم الأخلاق والمكافأة على السوابق والوفاء بالعهود وبذل المعروف ، ص ٨٥ ومـــا بعدها ، حيث ركز على فضيلة العدل ، ص ١٠١ وما بعدها حيث ذكر فضيلة الحلم وكظـــم الغـــيظ ، وذكر ما يسكن به الغضب ، ص ١٨١ وما بعدها حيث يتحدث عن حياء الملك ومروءته ووقاره وتثبته في الأقوال والأفعال ، وتأنيه وصبره ، ص ٢٩٩ وما بعدها، حيث يتحدث عن التيقظ والتلطف في الوصول إلى المقاصد ، ص ٣١١ وما بعدها ، حيث يتحدث عن الرفق بالرعية وسياستها وتأمين السبل لها . وانظر أيضًا أبو منصور الثعالبي : آداب الملوك – ص ٨٩ وما بعدها ، أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري : النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير – مؤسســـة شـــباب الجامعـــة – الإسكندرية – ١٩٩٢ – ص ٥٧ وما بعدها ، أبو الحسن الماوردي : نصيحة الملوك – تحقيق : فؤاد عبد المنعم – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – ١٩٨٨ – ص ١٥٠ ومـــا بعدها ، أبو الحسن الماوردي : التحفة الملوكية في الآداب السياسية – تحقيق : فؤاد عبد المـــنعم – مؤسســـة شباب الجامعة – الإسكندرية – ١٩٩٣ – ص ١٠٦ وما بعدها ، ص ٨١ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المرادي الحضرمي [1] ، والطرطوشي [2] ، وابن الأزرق [3] ، وغيرهم [4] .

ولكون " الناس على دين ملوكهم " وإصلاح الرعية يتطلب أن يصلح الملك نفسه أولاً ، فإنه يلزم " ذا الإمرة والسلطان أن يبدأ بسياسة نفسه ، ليحوز من الأخلاق أفضلها ، ويأتي من الأفعال أجملها ، فيسوس الرعية بعد رياضته ، ويقومهم بعد استقامته " [5] .

يقوم أساس " الترغيب " عند ابن رضوان على تبادل الفائدة ، فوراء كل الفضائل الحميدة التي لا يمل من ذكرها (كرم ، حلم ، عفو ، سخاء ، عطاء ، تغافل ، رأفة ، رحمة ، لين ، عدل ، جود ... الخ) ، يوجد " مقابل سياسي " صريح أو ضمني ، يتجلى في حصول الطاعة والولاء والاستعباد . إن السلطان يقوم هنا بعملية أخذ وعطاء ، فهو " يستبدل " حلمه وعفوه وكرمه بالطاعة والخضوع [6] .

يعي ابن رضوان جيدًا أهمية تبادل الفائدة هذه ، ويحث على ضرورة تجنب استعمال القوة ما أمكن ذلك ، لاعتقاده أن أي سلطان لم يسبق له أن قوم رعيته وضبطها بالقوة والقهر لا غير ، وأن صفاء الرعية وامتلاك قلوبها

---

(١) أبو بكر المرادي الحضرمي : السياسة أو الإشارة في تدبير الإمارة – تحقيق : على سامي النشار – دار الثقافة – الدار البيضاء – المغرب – ط١ – ١٩٨١ – ص ١٢٣ وما بعدها .

(٢) أبو بكر الطرطوشي : سراج الملوك – جـ ١ – ص ٢٣٩ ، ٣٠٥ وما بعدها .

(٣) ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك – جـ ١ – ص ٤١٩ وما بعدها .

(٤) يؤكد الأدب السلطاني كثيرًا على أن الخصلة الأساسية التي تصلح بها الرعية هي خصال السلطان نفسه ، ويبرز من خلال عرض العديد من الفضائل الخلقية ، أن أحق الناس بالالتزام بها هو السلطان ذاته ، والاستشهادات في هذا المجال كثيرة لا تحصى .

(٥) ابن رضوان : الشهب اللامعة – ص ٣١١ .

(٦) المصدر السابق ونفس الصفحة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بالإحسان إليها وإلصاقها ، هو السبيل لابتعادها عن طريق الخطر [1] . هكذا نفهم ما طرحه ابن رضوان بخصوص " تودد الملك إلى رعيته وتبسطه وتواضعه في علوه " [2] ، وما استعرضه من " خصال محمودة في السلطان [3] . وما أكده عن أهمية " العفو عن الذنوب " ، و " ترك الحقد المفسد للنيات ... الخ [4] .

تخلق سياسة الترغيب صورة مثالية للسلطان ، يبدو معها جميلاً طاهراً عفيفاً ، غير أن هذا القناع الجميل يخفي وراءه الوجه الحقيقي للسلطان ، وهذا ما يدركه ابن رضوان باعتباره أن " الترغيب " لا يعني نزول السلطان إلى الأرض وترك عرشه فارغاً ، بل على العكس من ذلك ، إنه ترغيب له محدداته ، ولا يتنافى إطلاقاً مع سياسة " الترهيب " بقدر ما يتكامل معها .

يرى ابن رضوان أن " هيبة السلطان " وسيلة تحفظ نظام الملك ، وتحرسه من أطماع الرعية ، فالرهبة إذن مطلوبة من السلطان لما تحدثه من آثار في نفوس الرعايا ، وما تخلقه من مشاعر الوقار تجاه الحاكم ، والإحساس بالضعف والانسحاق أمام آلة سلطانية لا ترحم .

---

(١) انظر : محمد بن عبد الكريم الموصلي الشافعي : حسن السلوك الحافظ لدولة الملوك – تحقيق : فواز عبد المنعم – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – ١٩٩٦ – ص ١٣٨ وما بعدها .

(٢) ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٢٦١ وما بعدها .

(٣) انظر : المصدر السابق – ص ٨٥ ، ١٠١ ، ١٨١ ، ٢٣٤ ، ٢٩٩ ، ٣١١ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٠٢ ، وإلى نفس المعاني يذهب : أبو بكر الطرطوشي : سراج الملوك – جـ ١ – ص ٢٣٩ وما بعدها ، ابن الطقطقي : الفخري في الآداب السلطانية – ص ٣٦ ، ابن الأزرق : بدائع السلك – ج ١ – ص ٤٧٠ ، ابن الأعرج : تحرير السلوك في تدبير الملوك – ص ٣٠ وما بعدها ، حيث ركز على ضرورة تخلي السلطان عن الرذائل والتحلي بالفضائل .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ويمكن بشكل أولي أن نذكر بعض مظاهر هذه السياسة الترهيبية ، من خلال بعض ما يتعلق بشخص السلطان نفسه ، و" أخلاقيات القوة " التي يخولها له مركزه .

يخصص ابن رضوان فصولاً مستقلة لموضوع " المجلس السلطاني " ويسهب في ذكر مواصفاته من " هيئة جلوس " السلطان ، ولزوم " اتخاذ السرير " ليرتفع عما عداه ، و " تجميله وصمته ووقاره وانقباضه " ، وتركه تشبيك الأيدي والضحك وكثرة التحرك .

كما يطرح شكليات الدخول على السلطان ، والسلام عليه والجلوس معه وكيفية التحدث إليه والانصراف من مجلسه ... الخ . وهي كلها مواصفات تهدف إلى إبراز عظمة السلطان وجبروته وتميزه عن عامة الناس، كما تنفي كل تشبه أو تماثل مع الذات السلطانية [1] .

ومما يتطلبه الحفاظ على " هيبة السلطان " التقليل من مباشرة العامة والظهور أمامها ، حتى لا يجرءوا عليه فيهون أمره لديهم ، وإذا ظهر أمامهم، فليكن راكبًا لا راجلاً ، وسط الموكب لا أمامه أو خلفه [2] .

ولكن لا ينصح ابن رضوان بالذهاب بسياسة الترهيب إلى حدودها القصوى ، واللجوء إلى مختلف مظاهر أخلاق القوة من بطش وقهر وحبس وقتل وكبر وإعجاب ... الخ . على النقيض من ذلك يتوسل إليه أن يكون

---

[1] انظر : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ١١٨ وما بعدها . وحول هذا الموضوع انظر : الطرطوشي : سراج الملوك – جـ ١ – ص ٢٩٦ ، ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك – جـ ١ – ص ٢٦٩ وما بعدها ، ص ٣٥٤ وما بعدها ، ص ٣٦٢ وما بعدها ، الثعالبي : آداب الملوك – ١٠٤ وما بعدها ، ص ٢٣١ وما بعدها .

[2] انظر : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ١٢٤ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حليمًا ورؤوفًا ومعطاء وجميلاً [1] . ويعرف ابن رضوان أن السلطان هو السلطان ، وأن أخلاقيات القوة والقهر من طبائعه وأنها موجودة فيه " بالقوة " إذ لم تكن " بالفعل ، لذا ، فهو يحثه على التمهل في شأنه واستعمالها عند الضرورة القصوى ، ويحذر الرعية ، عامتهم وخاصتهم ، منها ، فالسلطان يعفو وهو قادر على العقاب، يرفق وهو قادر على التشدد والبطش ، يعطي وهو قادر على الإمساك ، يتواضع وهو قادر على التكبر ... الخ [2] .

غير أن سياسة الترهيب تأخذ كامل أبعادها حين يتعلق الأمر بـ " العامة"، حيث يتم التأكيد بصريح العبارة على ضرورة استخدام القوة ضد الدهماء السفلة " الصنف الثالث من أصناف الرعية كما سيأتي حالاً " ، هذه الفئة التي لا يصلح معها أدب ، ولا ينفع معها خير ، ولا يستقر لها قرار ، ولا تحترم الحدود ، لأنها " مجبولة على الفساد واتباع الأهواء وقلة السداد " . وعلى الملك أن يسلك معها " طريقة واحدة تقف عندها " ، وأن يحذر منها لأنها " إذا قدرت أن تقول قدرت أن تفعل " ، ولأن القول مقدمة الفعل فعليه " أن يجهد أن لا تقول ليسلم من أن تفعل"[3] .

إن النظر في سياستي الترغيب والترهيب ، وهما على طرفي نقيض ، يستلزم طرح التساؤل عن ضوابطهما ، فابن رضوان يقرر أن قوة الملك ودوامه لا يتم بسياسة الترغيب وحدها ، ولا بسياسة الترهيب وحدها ، بل لابد من المزج بين السياستين ، وسلوك العدل والتوسط بين القهر واللين والعفو

---

(١)إلى المعنى نفسه يذهب عبد الكريم الموصلي : حسن السلوك الحافظ لدولة الملوك - ص ٥٥ .

(٢) ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٢٦٢ . وانظر المعنى نفسه في: الثعالبي : آداب الملوك - ص ١٢١ - ١٢٢ ، ص ٢١٣ .

(٣)ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٢٦١ . وانظر المعنى نفسه في : عبد الكريم الموصلي : حسن السلوك الحافظ لدولة الملوك -- ص ١٣٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والعقـــاب والظهور والاحتجاب ... الخ ، ما هو إذن محدد السلوك السلطاني تجـــاه الرعية ؟ ، هل هو منطق السياسة و" عقل الدولة " ، أم هو فكرة الوسط الأخلاقية المهيمنة تمامًا على الفكر السياسي السلطاني ؟ .

المتصفح لما كتبه ابن رضوان ، يلاحظ فعلاً هيمنة فكرة الوسط هذه، وأنهـــا تحدد بشكل قبلي ، كل سلوك سلطاني محتمل ، والحالة هذه ، هل نحن أمـــام سلوك " سياسي " أم سلوك " أخلاقي " ؟ ، أم يمكن القول إن السلوكيين معًا ، الأخلاقي والسياسي يتطابقان في حالة الدولة السلطانية .

رابعًا : أقسام الرعية :

إذا كـــان النص السياسي السلطاني عند ابن رضوان المالقي ، يفيد أن سياســـات الترغيـــب والترهيـــب يحكمها ضابط ما ، يوضح متى يكون على الســـلطان أن يلجـــأ إلى الترغيب ، ومتى يسوس بالترهيب ، ومتى يجب عليه المـــزج بيـــن الترغيـــب والترهيـــب ، فإن ما يمكن أن نستشفه من " أصناف السياسات " المذكورة هو ملامستها الضمنية لموضوع " أقسام الرعية " .

يفترض طرح " أقسام الرعية " تحديد المفهوم نفسه . وكما سبق القول، فـــإن ابـــن رضوان ، لا يمدنا بأي تعريف لهذا المفهوم ، ولم يكن ذلك ليشغل بالـــه، وإنما يتعامل معه كمعطى بديهي ومسلم به ، لا يحتاج إلى توضيح . وفـــي الوقت نفسه ، فإن ما يجب الإشارة إليه ، وعلى خلاف ما قد يتبادر إلى الذهن ، هو أن الكلام في " أقسام الرعية " لا يعني تحليلاً " سوسيولوجيًا " لها، ولا يفيد أي تقسيمات اجتماعية .

يقـــول ابـــن رضوان الذي خص " أقسام الناس وما تقابل به طبقاتهم " بفعـــل مســـتقل : إن العلماء الماضين والملوك المتقدمين قد قسموا الناس على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثلاثة أجناس: كريم فاضل ، ولئيم سافل ، ومتوسط بينهما " [١] وهو نفس التقسيم الذي أورده المرادي الحضرمي [٢] . ويحدد ابن الطقطقي أصناف الرعية في : الأفاضل ، الأوساط ، العوام [٣] .

وعمومًا ، فإن هذا التقسيم الثلاثي الأخلاقي شيء شائع لدى المفكرين السلطانيين ، فالناس أخيار وأشرار ومتوسطون . وابن رضوان إذ يطرح هذا التقسيم ويؤكد عليه ، إنما يسعى إلى تبيان أن لكل صنف من الرعية صنف من السياسة ، فالأفاضل يساسون بمكارم الأخلاق والإرشاد اللطيف ، والإنصاف والمودة والاستعطاف . والأوساط يساسون بالرغبة الممزوجة بالرهبة ، فإنه يطيعك خوفًا من عقابك ورجاء في ثوابك . " واللئيم يساس بالرهبة ، فإنك إذا رفعته ترفع عليك ، وإذا أكرمته اقتضيت منه شرًا ، وزاد بإكرامك له تمردًا"[٤]. وعلى السلطان أن يعامل كل طبقة بما تستحقه ، وأن يحظر على كل طبقة أن تتعدى طورها أو تخالف دورها [٥] .

---

[١] ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٣١٨ .

[٢] المرادي الحضرمي : الإشارة في تدبير الإمارة – ص ١١٣ وما بعدها .

[٣] ابن طباطبا : الفخري في الآداب السلطانية – ص ٤٨ . وفي تقسيم آخر للرعية . نجد أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري في كتابه : النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير يقسم الرعية إلى خمس طبقات : الزهاد ، العلماء ، الغزاة ، التجار ، الولاة . انظر ص ٥٨ وما بعدها .

(٤) ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ٣١٨ .

(٥) المصدر السابق : ص ٣١٩ . يذكرنا هذا الرأي بما جاء في عهد أردشير من ضرورة المحافظة على التقسيم الطبقي للرعية . " ولا يكونن لانتقاله عن الملك بأجزع منه لانتقال صنف من هذه الأصناف إلى غير رتبته ، لأن تنقل الناس عن مراتبهم سريع في تنقل الملك عن ملكه، إما إلى خلع وإما إلى قتل ، فلا يكونن لشيء من الأشياء بأوحش منه من رأس صار ذنبًا وذنب صار رأسًا، أو يد مشغولة أحدثت فراغًا " . انظر : إحسان عباس : عهد أردشير – بيروت – ١٩٦٧ – ص ٦٢ ، ٦٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي نفس هذا المنحى الساعي إلى ضبط أمور الرعية ، وترتيب البيت السلطاني ، نجد التقسيم الشائع للرعية إلى خاصة وعامة ، واضحًا عند ابن رضوان ، فهل نرى في الأفاضل الأخيار الكرماء فئة الخاصة ، ونرى في السفلة الأشرار العوام فئة العامة ؟ ، وهل الخاصة والعامة بدورها تقسيمات أخلاقية لا أساس اجتماعي لها ؟ ، وهل يمكن القول بتطابق القيمة الأخلاقية مع المرتبة الاجتماعية ؟ .

بشكل عام تعني الخاصة - العامة ، النخبة - الجماهير ، وغير ذلك من التقابلات ، التي لا تسعف في تحديد مكونات هاتين الفئتين بدقة . غير أنه يجب الانتباه إلى ما يخفيه استعمال هذه المفاهيم وتداولها عبر حقب تاريخية من مدلولات أو معاني مختلفة [1] .

ويبدو أن ابن رضوان يقصد بالخاصة كل المقربين إلى الملك أو السلطان، فهو تارة يستعملها مرادفة لبطانته وجلسائه ، وتارة يربط بينها وبين " أهل مشورة الملك " ، وأخرى يرى في سائسي المملكة و" سائسي بدن السلطان " من الوزراء والكتاب ، مكونين لهذه الفئة [2] .

---

[1] يلاحظ عابد الجابري أن الرعية في دولة الخلفاء الراشدين كانت هي الجند نفسه أو " القبائل المجندة " ، ثم تغير الوضع بدءًا من الدولة الأموية ، وانفصل الجند " القبائل المناصرة لمعاوية " عن الرعية " المجموعات التي قاتلت معاوية " . ومن مميزات الانتقال إلى الدولة العباسية ظهور الخاصة كوسيط بين الخليفة والعامة ، وهي شرائح مختلفة تعيش حول الأمير وتقوم على خدمته وتعيش من عطائه " ، وإذا كان ابن المقفع هو منظر هذه الفئة الجديدة التي لا سند قبلي لها ، فإن الطرطوشي يعطي للخاصة مكونات جديدة : " وجوه القبائل ومقدمي العشائر " ، عاكسًا بذلك عودة القبيلة إلى المسرح السياسي . انظر : العقل السياسي العربي – ص ٢٥٢ ، ٣٦٥ .

[2] انظر :الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ١٦٤وما بعدها، ٢٠٤وما بعدها، ٢١١وما بعدها، ١٢٣ . وقد وسع الماوردي من دائرة الطبقات المكونة لخاصة الملك وقال أنها طبقات بنيت، =

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

على أن ما يثير الانتباه هو تلك الدعوة الحارة التي يوجهها ابن رضوان للحاكم من أجل تمييز الخاصة عن العامة ، والحرص على مصالحها وتعهدها ومكافئتها ، " فالخاصة والعامة طبقات مختلفة وبث العدل فيهم مختلف" [1] .

ومن أقواله التي تعكس هذه الدعوة الحارة لتمييز الفئتين والرفع من شأن الخاصة [2] : " من أخلاق الملك السعيد أن يحرص على إحياء بطانته ، حرصه على إحياء نفسه ، إذ أن بهم نظام ملكه وبقاء عزه " ، " اجعل جلوسك للخاصة أبسط منه للعامة ، والقهم بالتحية ، واظهر لهم المودة ، وعاشرهم بلين الكلمة ، وترفع المنزلة ، ولا تنقص الكريم من قدره ، فإن ذلك موجب لحقده "، " ينبغي للملك تعهد بطانته وخاصته بجوائزهم وصلاتهم " ... الخ [3] .

لنا أن نتساءل عن سر هذه الدعوة : هل هي رغبة من ابن رضوان " وهو من الخاصة " في امتلاك نصيبه من حظوظ السلطنة وريعها ؟ ، وهل تكون خطابًا مقلوبًا يعكس في أحد أبعاده مخاطر " صحبة السلطان " ، أو تكون مكافأة لهذه الفئة التي لا نظام شرعي يضمنها ، ولا سند اجتماعي يحميها ، على مخاطر ومغامرات صحبة شخص لا أمان له ؟ .

=بعضهم أخص من بعض ، فأخصهم به ولده ، وخدمه من قرابته ، وخاصته ، ثم عبيده ومماليكه ، وخاص فتيانه وغلمانه ، ثم وزراؤه وكتابه ، وكفاة أشغال حضرته ، ثم جنده وقواده ، وأساورته ومقاتليه ، ثم عماله الذين يستعين بهم في إصلاح مملكته النائية عن بابه وداره والخارجة عن مركزه وقراره . انظر : نصيحة الملوك – ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

[1] ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ١٠٠ .

[2] يجدر الإشارة إلى أن ابن رضوان قد خصص حوالي ثمان عشرة صفحة من كتاب " الشهب اللامعة " يحث فيها السلطان على الاهتمام بمصالح الخاصة وتعهدها ! .

[3] ابن رضوان : الشهب اللامعة في السياسة النافعة – ص ١٦٤ – ١٦٥ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ليس الهدف من إدراج هذه الأمثلة ، تحليل هذه التصنيفات في علاقتها بـــالواقع المجتمعي لابن رضوان ، وإنما الإشارة فقط إلى أنه وإن كانت تعتمد على وضع اجتماعي أو ثقافي ، يصعب اعتبارها تصنيفات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي للكلمة ، نظرًا للطابع " المعياري " الواضح الذي يتخللها ، فهي تعكس رؤية تراتبية تزن أهمية كل فئة عند الحاكم السلطاني .

وسواء لامست هذه التصنيفات بعض الخصائص الاجتماعية للرعية ، أو كانـــت ذات طـــابع أخلاقي صرف ، أو جمعت بين ما هو أخلاقي وما هو اجتماعـــي ، فالواضح أن ما يهم ابن رضوان ليس هذه الأقسام في حد ذاتها ، وإنمـــا دورها ووظيفتها داخل السلطنة ، والسلوك الصحيح ، الذي يجب على الحاكم أن يسلكه معها ، حتى يتحقق الترتيب المنشود ويستقر البيت السلطاني .

خامسًا : حقوق الرعية وواجباتها :

يتســـاءل ابن رضوان في كتابه " الشهب اللامعة في السياسة النافعة " عما يجب على الرعية إذا جار السلطان ؟ ، ولا نجد من جواب غير سلسلة من الأقـــوال والـــروايات والأحاديث والمأثورات ، تحث كلها على تحمل مضار الســـلطان الجائـــر وظلمـــه منها " من إجلال الله إجلال السلطان عدلاً كان أو جائرًا" [١] . وهذه مواقف معروفة تقول بها كل الأدبيات السياسية السلطانية ، التي ترى في حدوث الفتنة وتفرق كلمة الإسلام مبررًا لما تقول به [٢] .

يتضـــمن تحريم " حق الخروج " عن السلطان " واجب الطاعة " ، الـــذي لا يخلو من ذكره والثناء عليه أي كتاب في الأدب السلطاني ، إلى حد اعتباره واجبًا دينيًا [٣] .

---

(١) ابن رضوان : الشهب اللامعة – ص ٦٦ .
(٢) أبو بكر الطرطوشي : سراج الملوك – جـ ٢ – ص ٤٦٢ وما بعدها .
(٣) ابن رضوان : الشهب اللامعة – ص ٦٥ وما بعدها . وانظر المعنى نفسه في : الثعالبي : آداب الملوك – ص ٤٢ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

استند ابن رضوان في ضرورة طاعة الرعية لسلطانهم على قول الله تعالى: " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، وأولي الأمر منكم "[1]، وذكر أن أبا هريرة لما قرأ هذه الآية أمرنا بطاعة الأئمة ، وطاعتهم من طاعة الله، وعصيانهم من عصيان الله . ومن عصا السلطان ، فقد أطاع الشيطان [2] .

كما استند على بعض الأقوال منها : " نصح الإمام ولزوم طاعته فرض واجب وأمر لازم لا يتم الإيمان إلا به، ولا يثبت الإسلام إلا عليه " [3].

وبالمقابل ، وبعد تحقق الطاعة يشير ابن رضوان إلى ما يلزم الملك من حقوق الاسترعاء على رعيته ، وهي عشرة : حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة – تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بين المتنازعين ، حتى تعم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم – الحماية والذب عن الحريم ، ليتصرف الناس في المعايش ، وينتشرون في الأسفار آمنين من تغرير بنفس أو مال – إقامة الحدود لتصان محارم الله تعالى عن انتهاك ، وتحفظ الأمة عن إتلاف واستهلاك – تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة، حتى لا يظفر الأعداء بغرة ينتهكون بها محرمًا ، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دمًا – جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة ، حتى يسلم أو يدخل في الذمة ، ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله – جباية الفيء والصدقات ، على ما أوجبه الشرع نصًا واجتهادًا – تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال من غير إسراف ولا تقتير ، ودفعه في وقته لا تقديم ولا تأخير – استكفاء الأمناء وتقليد النصحاء فيما يفوضه إليهم

---

(١) سورة النساء – آية ٥٩ .

(٢) ابن رضوان : الشهب اللامعة – ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق : ص ٦٦ وما بعدها .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من الأعمال ، ويكل إليهم من الأموال ، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محوطة - وأخيراً يباشر بنفسه مشارفة الأمور ، وتصفح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة ، وحراسة الملة [1] .

يتضح من عرض " حقوق الاسترعاء " كما وردت عند ابن رضوان ، الطابع العام والفضفاض الذي يكتنفها ، كما أن ما أورده ابن رضوان نعثر على مثله متناثراً هنا وهناك [2] . على أن ما يمكن أن يثير الانتباه هو حين يعرض ابن رضوان لحقوق معينة أو خاصة فيتحدث عنها بشيء من الدقة ، فيخصص فصلاً مستقلاً في " ذكر السجون وأحوالها وتفقد أهلها " ويبين أن واجب الملوك تجاه أهل السجون : " تعهدهم باللباس والطعام وتنظيف المكان وتسهيل سبل العبادات والصون من شدة البرد بإصلاح المبنى حيث استقرارهم، وتفقد الأمناء المكلفين بهم حذراً من أن يليهم من يضيق عليهم في العذاب ، ليفتدوا منه بما يكون لهم من ممسكة باقية أو نفقة ضرورية ، فقد حدث من ذلك في بعض المدن ما يهول سماعه ويعظم على الدين وقوعه ، نسأل الله العافية من بيع آخرة الملوك بدنيا السجانين "[3] .

ويضيف ابن رضوان نقلاً عن ابن حزم وجوب تخصيص " سجن ثقيف للدعار ومن تخاف غائلته " ، وسجن آخر غير ذلك " للمستورين

---

(١) ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة - ص ٧٤ - ٧٥ .

(٢) أبو الحسن الماوردي : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د. ت - ص ١٧ وما بعدها ، أبو يعلي الفراء : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقي - مؤسسة الحلبي - القاهرة - ١٩٨٧- ص ٢٩ وما بعدها ، ابن حزم الأندلسي : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكتاني - مجلة تطوان المغربية - العدد ٥ - ١٩٦٠ - ص ٩٨ وما بعدها .

(٣) ابن رضوان المالقي : الشهب اللامعة في السياسة النافعة - ص ٣٥٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المحبوسين في الديون والآداب وأشباهها " ، كما ينصح بتخصيص سجن للنساء، مع مراعاة نفس التقسيم السابق إن أمكن ذلك . ويختم بلزوم اعتماد إمامًا للصلاة بالسجناء [1] .

يتبادر إلى الذهن سؤال هام بعد هذا العرض لحقوق الرعية وواجبات السلطان تجاهها ، وهو : هل يمكن المماثلة بين " حقوق الاسترعاء " كما عرضناها ، ومفاهيم الحقوق المتداولة في الفكر السياسي الغربي ؟ ، الإجابة لا، فحقوق الاسترعاء ليست مؤسسة أو وضعية بقدر ما هي ، سياسيًا ممنوحة، أعني أنها مرتبطة في ذهن ابن رضوان - وغيره من مفكري الأدب السلطاني - بمدى عدل السلطان وحبه للشرع ، ولا ينتج عن خرقها أي جزاء كيفما كان معنويًا أو ماديًا . غير أن مصلحة السلطان ودوام ملكه ، كما يقرر ابن رضوان ، تكمن في احترامه لها ، بل إنه باحترامه لها يكون قد ربح دنياه وأخراه . فكل حق وراءه شريعة أو حكمة تحدده من جهة ، ومصلحة سلطانية دنيوية من جهة أخرى . وربما كان هذا الجمع بين ما هو شرعي وما هو " سلطاني " ، سببًا من أسباب الخلط بين ما هو " ديني " وما هو " سياسي " في هذا المجال ، ومثال " الطاعة " دليل ذلك .

ومن جهة أخرى ، فقد كتب ابن رضوان كتابه في عصر كانت فيه قوة المسلمين في الأندلس آخذة في الاضمحلال ، فهو يرى أن السلطان وجد في الدرجة الأولى للحيلولة دون وقوع ما يخالف الشرع أو القانون ، وهو يرى أن علاقة السلطان برعيته ، التي هي المحور الذي تدور حوله حياة الجماعة ، بمنزلة علاقة الروح بالجسد ، فحق السلطان في الحكم صادر عن إرادة الله ، ومن ثم فهو ليس موضع مناقشة قط . ومن ناحية أخرى فإن ابن رضوان كان

---

(١) المصدر السابق : ص ٣٦٠ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يقول بأن السلطان خاضع للشريعة ، إلا أنه لم تكن هناك وسيلة عملية لمحاسبته ، إذ لم يوضح أي أساليب لوضع هذه المحاسبة موضع التنفيذ .

وأخيرًا إن ما يبدو واضحًا في موضوع الرعية ، سواء تعلق الأمر بأهميتها ، وتصورها ، أو أساليب السلوك السلطاني تجاهها ، أو في ذكر أقسامها ، وما لها وما عليها ، هو الحضور الشامل للسلطان . والحقيقة أننا إذا أردنا البحث في قضية " الرعية " ، وجدنا أنفسنا نبحث في سلطان يصبغ على الرعية تصوره ، ويحدد أساليب سلوكية تجاهها لدوام ملكه ، ويحدد " أقسامها " ليرتب بيته . ويسهب في ذكر ما عليها نحو شخصه ، ويوجز في ذكر ما لها عنده ، فهو ظل الله في أرضه وخليفته في عباده ، يقيم الحدود ويحمي الثغور ، يعفو عمن يشاء ويعاقب من يشاء ، ويعطي لمن يشاء ويمنع عمن يشاء . فهل نحن أمام ما يسمى بـ " المستبد الشرقي " ؟ .

لقد كان " الغرب " يرى الشرق نظامًا يظل فيه الأفراد مجرد أحداث عارضة فحسب ، وأنه لم يعرف نتيجة حكمه الاستبدادي سوى " أن شخصًا واحدًا هو الحر " [1] .

ومهما كثرت التأويلات في هذا الموضوع ، فإن الحقيقة التي لا مجال لإنكارها هي أن العلاقة بين السلطان والرعية ، علاقة تحكم وتملك ، ولا تقوم على أساس المشاركة السياسية ، ولا على اعتبار السياسة " شيئًا عموميًا " . ولسنا في حاجة إلى حفر عميق لنبين كيف أن واقع السلطة كما طرحه ابن رضوان ، مظهرًا وجوهرًا ، يقوم على أسلوب قوامه : راع واحد يقود الرعية برمتها .

---

(1) ف . هيجل : العقل في التاريخ – ترجمة وتقديم : إمام عبد الفتاح إمام – مراجعة : فؤاد زكريا – ط٢ – دار التنوير – ١٩٨١ – ص ١٧٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المصادر والمراجع :

- ابــن الأعــرج (أبو الفضل محمد) : تحرير السلوك في تدبير الملوك - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٨٢ .

- ابن الأزرق : بدائع السلك في طبائع الملك - تحقيق : علي سامي النشار - دار الحرية للطباعة - بغداد - ١٩٧٧ .

- ابــن حزم الأندلسي : شذرات من كتاب السياسة - جمع : محمد إبراهيم الكتاني - مجلة تطوان المغربية - العدد ٥ - ١٩٦٠ .

- ابن الطقطقي (محمد بن علي بن طباطبا) : الفخري في الآداب السلطانية - تحقيق : ممدوح حسن محمد - مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة - ١٩٩٩ .

- ابــن الأحمر (إسماعيل بن يوسف) : نثير فرائد الجمان في نظم فحول الــزمان - تحقــيق : محمد رضوان الداية - دار الثقافة للطباعة والنشر - بيروت - ١٩٦٧ .

- ابــن الأثير (مجد الدين) : النهاية في غريب الحديث والأثر - المطبعة الخيرية - القاهرة - ١٩٠٤ .

- ابــن جماعــة (بــدر الدين) : تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام - تحقيق: فؤاد عبد المنعم - دار الثقافة - الدوحة - قطر - ط٣ - ١٩٨٨.

- ابــن الخطيــب (لســان الدين) : الإحاطة في أخبار غرناطة - مطبعة الموسوعات - القاهرة - ١٩٠١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- ابن خلدون (عبد الرحمن) : التعريف بابن خلدون ورحلته شرقًا وغربًا - تحقيق : محمد بن تاويت الطنجي - لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٥١ .

- ابن منظور (محمد بن مكرم) : لسان العرب - تحقيق : عبد الله علي الكبير وآخرين - دار المعارف - القاهرة - د . ت .

- أركون (محمد) : الإسلام " الأخلاق والسياسة " - ترجمة : هاشم صالح - مركز الإنماء القومي - ١٩٩٠ .

- الثعالبي (أبي منصور) : آداب الملوك - تحقيق : جليل العطية - دار الغرب الإسلامي بالتعاون مع اليونسكو - بيروت - ط١ - ١٩٩٠ .

- الجابري (محمد عابد) العقل السياسي العربي - المركز الثقافي العربي - ١٩٩٠ .

- حسين (محمد الخضر) : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم - المطبعة السلفية - القاهرة - د . ت .

- الحضرمي (أبي بكر المرادي) : السياسة " أو الإشارة في تدبير الإمارة" تحقيق : علي سامي النشار - الدار البيضاء - المغرب - ط١ - ١٩٨١ .

- الدمنهوري (أحمد بن عبد المنعم) : النفع الغزير في صلاح السلطان والوزير - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٩٢ .

- شاخت (جوزيف) ، بوزورث (كليفورد) : تراث الإسلام - ترجمة : حسين مؤنس ، إحسان صدقي العمد - مراجعة : فؤاد زكريا - سلسلة عالم المعرفة (٢٣٤) - ط٣ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ١٩٧٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الطرطوشي (أبي بكر) : سراج الملوك - تحقيق : محمد فتحي أبو بكر - تقديم: شوقي ضيف - الدار المصرية اللبنانية -القاهرة - ط١ - ١٩٩٤ .
- العلام (عز الدين) : ملاحظات حول الرعية في الأدب السياسي السلطاني - مجلة الاجتهاد - دار الاجتهاد - بيروت - العدد ٢٢ - السنة السادسة - ١٩٩٤ .
- عباس (إحسان) : ملامح يونانية في الأدب العربي - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٧٧ .
- عباس (إحسان) : عهد أردشير - بيروت - ١٩٦٧ .
- الفراء (أبي يعلي) : الأحكام السلطانية - تحقيق : محمد حامد الفقي - مؤسسة الحلبي - ١٩٨٧ .
- المالقي (ابن رضوان) الشهب اللامعة في السياسة النافعة - تحقيق : علي سامي النشار - دار الثقافة - الدار البيضاء - المغرب - ١٩٨٤ .
- الماوردي (أبي الحسن) : نصيحة الملوك - تحقيق : فؤاد عبد المنعم - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٨٨ .
- الماوردي (أبي الحُسن) : التحفة الملوكية في الآداب السياسية - تحقيق: فؤاد عبد المنعم - مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية - ١٩٩٣ .
- الماوردي (أبي الحسن) : تسهيل النظر وتحصيل الظفر - تحقيق ودراسة : رضوان السيد - المركز الإسلامي للبحوث - ١٩٧٨ .
- الماوردي (أبي الحسن) : الأحكام السلطانية والولايات الدينية - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الموصلي الشافعي (محمد بن الكريم) : حسن المثوبة الحافظ في المثوبة . تحقيق : فؤاد عبد المنعم . مؤسسة شباب الجامعة . الإسكندرية . ١٩٩١ .

هيجل (ف) : العقل في التاريخ . ترجمة وتقديم : إمام عبد الفتاح إمام . مراجعة : فؤاد زكريا . ط٢ . دار التنوير . ١٩٨١ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner